وزير الخارجية هوشيار زيباري: مؤتمر جنيف بحث الظروف الإنسانية للاجئين العراقيين والحكومة ملتزمة برفض توطينهم

بهرا: متابعات

أشاد وزير الخارجية العراقية هوشيار زيباري بنتائج مؤتمر جنيف الدولي بشأن اللاجئين العراقيين واصفا المؤتمر بالناجح. كما أشار إلى أن المؤتمر بحث الظروف الإنسانية للاجئين العراقيين لافتا إلى تبني المؤتمر لورقة العمل العراقية بهذا الصدد.

وأشاد زيباري في مقابلة مع راديو سوا: 'بالتعاطف الدولي مع اللاجئين العراقيين مشيرا إلى تقديم العراق مبلغ ٢٥ مليون دولار كمساعدات طارئة للاجئين العراقيين، وأكد أن الحكومة العراقية التزمت بتقديم الدعم المالي للدول المضيفة للاجئين العراقيين'. كما شدد على رفض بلاده توطين اللاجئين العراقيين سواء في أميركا أو غيرها. وفيما يلي نص المقابلة التي أجريت معه بتاريخ ١٨ نيسان ٢٠٠٧:

- ما هو تقييمكم لمؤتمر جنيف وما الذي كسبه اللاجئون العراقيون من هذا المؤتمر؟

* كان المؤتمر الدولي الذي نظمته المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وشاركت فيه أكثر من ٦٠ دولة وعشرات من المنظمات الدولية وغير الحكومية، ناجحا بكل المقاييس لأنه سلط الأضواء على معاناة إخواننا النازحين العراقيين في دول الجوار، وبحث احتياجاتهم الإنسانية وبحث أيضا حاجة تكاتف الجهود الدولية والإقليمية لمساعدتهم. بالنسبة لموقف الحكومة الذي عبرت عنه في المؤتمر فقد لقي استحسان كافة الوفود التي شاركت في المؤتمر، خاصة أن موقفنا أكد أن الحكومة العراقية سوف تكون رائدة في هذا الموضوع باعتبار أن هؤلاء أولادنا. وهناك التزام من قبل الحكومة للقيام بمسؤولياتها إزاءهم، لذلك قدمنا أفكارا ومسائل عملية وملموسة لمساعدتهم في كل الجوانب التي بحثها المؤتمر.

- على صعيد التطبيق على الأرض، هل عالج المؤتمر معاناة اللاجئين العراقيين لناحية تعليم أبنائهم وموضوع إقامتهم؟

* كل هذه المواضيع أثيرت في المداخلات والمباحثات التي جرت في المؤتمر، كان هناك قدر كبير من حسن النية لدى كل الدول والمنظمات المشاركة في المؤتمر. نحن من جانبنا قدمنا مساعدة آنية وطارئة بحدود ٢٥ مليون دولار تخصص من خلال مكاتب للحكومة في الدول المضيفة بالتنسيق مع هذه الدول والحكومات لتقديم مساعدات طارئة وعاجلة إليهم.

كما التزمت الحكومة العراقية أيضا بدعم الدول المضيفة وهيئاتها والبنية التحتية والوزارات المعنية لها لاسيما الصحة والتعليم لتخفيف العبء والضغط عليهم. كما الأمر لناحية الوثائق وتثبيت وضعيتهم القانونية لجهة تقديم التسهيلات لهم في المهجر. وقد عولجت القضايا الأساسية التي أثيرت بروحية ايجابية، ولكن من الطبيعي أن هذه الأمور تحتاج إلى آليات وإلى تنسيق دولي وإقليمي مع الحكومة العراقية حتى تثمر هذه الجهود وتعطي نتائج ايجابية وتخفف من وطأة معاناتهم في هذه البلدان.

الهدف الأساس الذي اتفقنا عليه في المؤتمر أن تواجدهم في هذه الدول هو مؤقت إلى حين أن تستتب الأوضاع الأمنية وتتحسن أمنيا وسياسيا لأن الحل الأمثل هو في عودتهم الطوعية إلى بلدهم لإعادة إعمارها ولبنائها خاصة أن الغالبية العظمى من هؤلاء لم يتجهوا إلى هذه الدول بسبب سياسيات معينة من قبل الحكومة أو سياسة الاضطهاد بل لجؤوا بسبب الظروف الأمنية وبسبب حالة الابتزاز والاختطاف والإرهاب الذي يستهدف كل العراقيين.

- لكن هذا يتناقض مع ما أعلنته الخارجية الأميركية من جهة أنها تحاول توطين ٢٥ ألف عراقي وتطالب الدول الأوروبية بأخذ الباقي حيث يوجد ٧٠ ألفا. فما هو رأيكم في ذلك؟

* في الحقيقة نحن لم نؤيد مسألة إعادة توطينهم في بلدان ثالثة، وكان موقف الحكومة الرسمي الذي أعلناه أننا ضد هذا التوجه. وأكد البيان الرئاسي الذي قرأه المفوض السامي على هذه النقاط كما شدد أن الحل الأمثل هو عودتهم الطوعية وعدم إعادة توطينهم إلا للمجموعات المهددة والتي بحاجة إلى عناية خاصة.

- هل حصلت الدول المضيفة للاجئين العراقيين على دعم مادي من هذا المؤتمر؟

* هذا المؤتمر لم يكن لجمع الأموال بل كان مؤتمرا لتسليط الضوء على هذه المعاناة وخلق شراكة دولية ووعي أكبر بهذه المشكلة.

هذه الدول مشكورة على ما قدمته من مساعدات واحتضان واستضافة لهذا العدد الكبير من إخواننا وأخوتنا العراقيين والعراقيات في سوريا والأردن ومصر وعبرنا عن تقديرنا لمواقفهم العربية والإسلامية النبيلة إزاء إخوانهم خلال هذه الفترة لكن بالتأكيد نحن لسنا مع تشكيل هياكل بديلة لما لديهم وبلا شك أن بعض هذه المساعدات سوف تذهب عن طريقهم أو عن طريق المنظمات الدولية ولاسيما المفوضية العليا للاجئين لذلك نحتاج إلى الاتفاق على آليات عملية لنقل هذا الدعم إلى الناس المعنيين بالأمر.

- هل ستقوم وزارة الخارجية بفتح مكاتب إضافية خاصة لتطبيق وتنفيذ ما اتفقتم عليه في مسألة تقديم الدعم المباشر للعراقيين النازحين والمقيمين في دول الجوار؟

* سوف نبحث هذا الموضوع مع الدول التي تستضيف النازحين العراقيين ويجب التنسيق معها خاصة أن هذه مهمة صعبة تتعلق بالجانب السيادي للبلد وبقضايا أخرى. ولكنني اعتقد أننا سوف نتمكن من الوصول إلى حلول ناجعة لتقديم المساعدة بالتنسيق والتشاور مع هذه الدول.

- كيف تجري الاستعدادات لمؤتمر شرم الشيخ؟

* الاستعدادات قائمة وجارية وأنا على اتصال مع نظرائي، والدعوات وجهت إلى كل الدول والأطراف المعنية. التحضيرات قائمة بهدف عقد الاجتماع في الزمان والمكان وبالتركيبة المتفق عليها.

يونادم كنا عضو مجلس النواب: المعرض الدولي في عمان أقيم لإعادة بناء العراق

بهرا. متابعات

ثمن السيد يونادم كنا السكرتير العام للحركة الديمقراطية الآشورية عضو مجلس النواب نائب رئيس لجنة الاقتصاد والإسكان والإعمار المعرض الدولي الذي أقيم في عمان لإعادة بناء العراق مشيرا إلى أنه جاء في إطار حاجة العراق إلى الخدمات.

ودعا كنا في مقابلة مع 'راديو سوا' المؤسسات الاستثمارية أو الاقتصادية للمساهمة مع الجانب العراقي في الاستثمار وتعهدات البناء في العراق.

أدناه نص المقابلة التي أجريت معه في التاسع عشر من نيسان ٢٠٠٧:

- ما طبيعة النشاط الذي أقيم في عمان سواء على مستوى الندوات أو المعرض؟

* أقيم المعرض الدولي الذي هو حقيقة المؤتمر الرابع ويهدف إلى إعادة بناء العراق وشاركت فيه أكثر من ٣٢٠ مؤسسة وشركة عالمية من دول الجوار والدول العربية والعالمية. أما النشاط الآخر فكان عبارة عن مشاركات عراقية خاصة من وزارة الإعمار والإسكان العراقية ووزارة الأشغال العامة الأردنية، وشارك أيضا وزير النقل العراقي بالوكالة إضافة إلى شخصيات مهمة. وكان النشاط في الحقيقة يهدف إلى إعادة إعمار العراق، هناك تصاعد جيد بين الجانب العراقي والشركات العالمية التي حضرت إضافة إلى بعض المؤسسات والشركات العراقية أيضا التي شاركت بفعالية في هذا المؤتمر.

- هل هناك فعلا رغبة في الاستثمار والمشاركة في إعادة إعمار العراق؟

* لا توجد عقود في أي مؤتمرات وإنما هناك تعريف بحاجة البلاد إلى الخدمات، ولكن للأسف الإعلام العربي ضعيف جدا ويطغي عليه الاعلام المعادي أحيانا ليخفي الجانب الإيجابي.

هناك أكثر من ٦٠ بالمائة من الأراضي مناسبة للاستثمار والاعمار، لذلك ندعو المؤسسات الاستثمارية أو الاقتصادية للمساهمة مع الجانب العراقي في الاستثمار وتعهدات البناء.

- هل تلمسون بعض الجدية من المشاركات الرسمية في هذه المؤتمرات؟

* لا توجد هناك مشاركات رسمية ودولية وإنما هناك شركات القطاع الخاص فقط وتسعى وتتنافس فيما بينها من أجل الحصول على فرص عمل.

نحن بحاجة إلى أكثر من ٣٠٠ مليار دولار للسنوات العشر المقبلة لإعادة تأهيل العراق وحل أزماته الخدمية.

ومن ناحية أخرى يتم التعارف في هذه المؤتمرات من أجل دعوة الجهات المستثمرة للحضور وللمشاركة في العراق.

- ما طبيعة المعرض الذي سيقام في الأردن وهل هو استكمال لهذه المؤتمرات؟

* للأسف الشديد هناك سوء تنسيق مسبق. أما المعرض الذي سيقام في الأردن فهو عبارة عن مشاركة شركات أخرى سعودية ولبنانية، والمعرض الذي سيقام في الأردن ليس استكمالا لهذه المؤتمرات بل هو يهدف إلى مشاركة شركات أخرى تدعو إلى العمل والاستثمار في العراق.

مع حلول الصيف وفي ظل تفشي الفساد الإداري

هل سيتعرض العراقيون مجددا إلى الابتزاز والوسائل غير المشروعة للحصول على الجواز الجديد

سعد حسين . بغداد

مع اقتراب فصل الصيف يزداد عادة طلب العراقيين على جوازات السفر الجديدة او تلك التي انتهت مدة نفاذها وتحتاج الى تمديد. وفي الوقت الذي تشكل فيه محاولة الحصول على جواز سفر عراقي من الطبعة 'G' الأخيرة مسألة صعبة، كثر الحديث عن ممارسة وسائل غير مشروعة لابتزاز المواطنين واجبارهم على دفع مبالغ نقدية كبيرة لقاء تزويدهم بهذه الجوازات، ويدور في الشارع العراقي ان سعر الجواز من هذه الطبعة يتعدى الخمسمائة دولار.

ولمواجهة تفشي ظاهرة الفساد في دوائر الدولة الخدمية ومنها مديرية السفر ومكاتبها، اتخذت الحكومة تدابير احترازية بدأت بوقف عملية الإصدار قبل اطلاقها في الأسبوع الماضي وكان الغرض من ذلك اعتماد افضل السبل لمنع استغلال المواطنين.

* ولتسليط المزيد من الضوء على هذه المسألة التي يعاني منها المواطن في داخل العراق وخارجه، أجرت 'بهرا' هذه اللقاءات وطرحنا السؤال التالي على المحامي 'أبو أياد' عن مدى فاعلية الإجراءات الرسمية في مكافحة الفساد الإداري في هذا القطاع فأجابنا قائلا: لقد اثبتت محاولات الدولة في القضاء على الفساد الإداري فشلها في ظل تهاون الأجهزة الأمنية ولتراجع اداء القضاء عن اصدار احكام رادعة بحق المذنبين تتناسب مع حجم وخطورة الجريمة وطبيعة الظروف القاهرة التي يمر بها العراق، وما يتخذ الآن من تدابير يمكن تشبيهها بمحاولة رجل اطفاء يريد اخماد نيران ملتهبة باستخدام خرطوم ماء مثقب أو بطبيب يصف الاسبرين لمعالجة مرض عضال، فكما قيل بأن الدولة ألقت في الشهر الماضي القبض على عدد من الضباط والمراتب في مديرية السفر بتهمة اصدار جوازات عراقية لعدد من الأجانب وهذه القضية هي جزء من مشكلة كبيرة وكم مرة تغيرت أطقم مكاتب المديرية بعناصر جديدة ثم عاد تعاطي الفساد الإداري.

* يقول المواطن السيد 'عبد الرزاق' بحزن والم ظاهر على وجهه!، كم مرة يتوجب علينا استبدال جواز السفر، فبعد سقوط النظام في نيسان ٢٠٠٣ صدرت

الطبعة 'S' واعلن ان اعدادا كبيرة من الطبعة 'M' و'N' مزورة وهكذا تراكمت جموع الناس لاستبدال جوازاتها بالطبعة الجديدة التي يفترض ان تكون مدة نفاذها القانوني المعتاد '٨' سنوات وطبعا دفع الكثير من العراقيين مبالغ طائلة مقابل كل جواز سفر يمكن ان تصل الأموال التي تم استيفاؤها بطرق غير مشروعة الى حجم ميزانية محافظة او اكثر.

وفوجئنا مرة اخرى بأن الطبعة 'S' قد رفضتها عدة دول وخاصة بعض دول الجوار وبالتالي اصبحت عديمة الصلاحية وهذا يعني وضعنا مجددا في خانة الاستغلال والابتزاز، ولا أخفي عليك بأن بعض المواطنين يضطرون الى دفع ما يطلب منهم كي لا يقفوا في صف الانتظار الطويل تحت حرارة الشمس الحارقة.. اما الجاليات العراقية فوضعها أصعب حيث تطالب حكومات الدول بتجديد الجوازات العراقية لتسهيل منح الاقامة في اقاليمها.. ولقد اصبحت شبكات المافيا في مكاتب الجوازات لا تكتفي بتسديدنا مبلغ عشرة الاف دينار لقاء استمارة لا يتجاوز ثمنها مئة دينار. بل على صاحب الطلب ان يدرك جيدا ان من يريد الجواز الجديد في مدة زمنية قصيرة عليه اللجوء الى الوسائل غير القانونية.

ولتوضيح الصورة، فإن مكتب جوازات السفر يصدر خلال العطلة الصيفية مائة الف جواز، ولو قدرنا ثمنا تخمينيا اجماليا بحدود ثلاثمئة دولار للجواز الواحد فسيكون المجموع الكلي للمبالغ المستحصلة بطريقة غير قانونية '٣٠' مليون دولار.. واذا قدرنا العدد الكلي لتبديل الطبعة القديمة أي بحدود مليون جواز فيمكن ان تعرف قيمة وحجم المبالغ.

* يضيف أحد مراتب الشرطة 'ابو حيدر' قائلا: 'إن الجميع على دراية بما يجري ومن الصعب ان تجد ناسا يخشون الله ولا يتعاطون الفساد الإداري ولديهم دوافع انسانية تمنعهم من ذلك.. فعمليات الابتزاز تتم احيانا علانية وامام انظار المراجعين وتجري بواسطة وكلاء يقدمون جوازات السفر 'المدفوعة الثمن' الى المكاتب متخطين الصفوف والشبابيك والأبواب، ولا يستطيع اي مواطن الاعتراض على هذه التصرفات خشية عرقلة معاملته وربما مواجهة عواقب قد تشكل خطورة اكثر'.

معروف ان مافيات الجوازات ظهرت في العهد السابق ولكن لم تكن متفشية بهذه السعة وكانت مبالغها بسيطة، اما اليوم فان خدماتها تباع بالدولار فقط وتضاعفت التسعيرة عشرات المرات وسبب ذلك ضعف الدولة في اتخاذ التدابير الصارمة بحق المخالفين.

* تضيف السيدة 'ام غازي' بالقول: ان القضاء على الفساد الإداري ليس بالمستحيل وعلى الحكومة ان تنشيء جهازا امنيا خاصا بمكافحة الفساد الإداري يتحلى اولا بالنزاهة ويمتاز بالشدة والصرامة، وكذلك محاكم وقضاة مختارين لا يثنيهم عن اداء واجبهم تهديد ولا تأخذهم بالحق لومة لائم وما ينطبق على مكتب الجوازات ينطبق ايضا على جميع الدوائر الخدمية التي اتعبت وأثقلت كاهل المواطن العراقي واستنفدت منه الزيادات التي طرأت على مستواه المعاشي'.

ولابد ان تتناسب قرارات المحاكم مع حجم الجريمة، فالمحاكم الأميركية على سبيل المثال تصدر احكاما شديدة وطويلة الأمد ضد من يستخدم السلاح للسلب والنهب والاغتصاب تصل احيانا الى المؤبد ولا تقل عن ١٥ سنة.

وفي الختام يناشد المواطنون حكومتهم باتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل منحهم جوازات من الطبعة الجديدة من دون تعرضهم لمحاولات الابتزاز او التأخير وعرقلة المعاملات غير المبررة.

فيلم عراقي عن الحرب ينال حفاوة بالغة في بغداد

بهرا . متابعات

اكتشف المخرج العراقي محمد الدراجي أن تصوير فيلم عن الحرب في العراق في موقع الأحداث هو تحد وتجربة قد تصل إلى الموت.

وصرح الدراجي أن مسلحين فتحوا النار عليه وعلى الطاقم الذي كان يعمل معه وخطفوهم لفترة وجيزة بينما كانوا يصورون في بغداد عام ٢٠٠٤.

كما احتجزتهم أيضا القوات الأميركية التي اشتبهت في أنهم ربما يصورون فيلما لصالح تنظيم القاعدة، كما حلقت طائرات هليكوبتر أمريكية هجومية فوق رؤوسهم على ارتفاع منخفض أثناء تصوير مشهد به مدفع مضاد للطائرات فوق تل على مشارف بغداد.

لكن فيلم 'أحلام' بدا جديرا بكل هذه المخاطر عندما قوبل بحفاوة بالغة لدى عرضه للمرة الأولى في بغداد الأسبوع الماضي.

وقال الدراجي '٢٩ عاما' لرويترز بعد عرض الفيلم في المسرح الوطني ببغداد: 'فاز الفيلم بسبع عشرة جائزة في عدد من المهرجانات السينمائية الدولية، لكن لحظات السعادة تلك لا تقارن بما شعرت به حين رأيت المشاهدين في بلدي يقدرون جهدي'.

يستند الفيلم إلى وقائع حقيقية ويحكي قصة شاب وفتاة مريضين عقليا فرا من مؤسسة للرعاية العقلية كانا يعالجان بها ليتجولا بشوارع بغداد التي سيطرت عليها الفوضى خلال الوقت الذي دخلت فيه القوات الأميركية العاصمة العراقية في نيسان عام ٢٠٠٣.

يستخدم الفيلم أسلوب العودة إلى الوراء ليظهر أن كلا منهما عانى خلال سنوات ما قبل الإطاحة بالنظام السابق.

إحدى الشخصيات الرئيسة في الفيلم هي أحلام التي يحمل الفيلم اسمها والتي خطف أجهزة النظام السابق زوجها الناشط السياسي خلال حفل زفافهما قبل عدة سنوات.

والشخصية الثانية هي علي وهو مجند شاهد صديقه وزميله حسن يقتل خلال ضربة جوية أميركية في أواخر التسعينات. وانتهى الأمر بالاثنين إلى دخول مؤسسة للرعاية العقلية بسبب المعاناة النفسية التي تعرضا لها.

ولم يكن تصوير هذا الفيلم وهو بين عدد قليل من الأفلام التي أنتجت في بغداد منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة على العراق خاليا من المخاطر.

فقد خطف مسلحون الدراجي وثلاثة آخرين من أفراد طاقمه من أحد شوارع بغداد ثم أطلقوا سراحهم بعد بضع ساعات.

وحتى يتجنبوا التعرض لهجوم من جانب طائرات هليكوبتر أميركية أثناء تصوير المشهد الذي استخدموا فيه ما وصفوه بأنه سلاح حقيقي مضاد للطائرات بسط أفراد الطاقم لافتة كبيرة على الأرض كتبوا عليها 'نحن طاقم فيلم أيها الطيار.. من فضلك لا تتغابى وتقصفنا'!.

ورغم ذلك حلقت طائرتان هليكوبتر أميركيتان على ارتفاع منخفض فوقهم للتحقق.

تكلف الفيلم ٣٠٠ ألف دولار وهو مبلغ متواضع نسبيا. ويأمل المراقبون أن يحيي السينما العراقية ويشجع الناس مجددا على مشاهدة الأفلام بعد عقود من ضعف التمويل والقيود الحكومية خلال فترة النظام السابق.

شاهد نحو ألف شخص فيلم 'أحلام' في المسرح الوطني ببغداد. وصور الفيلم في عام ٢٠٠٤ غير أن عرضه على الجمهور في العراق أرجئ لفترة طويلة لأسباب أمنية. وأغلب دور السينما في بغداد مغلقة بسبب مخاوف من التعرض لهجمات في بلد يمزقه الصراع الطائفي.

وأعربت الطالبة خولة كاظم عن إعجابها بالفيلم، وقالت: 'كل تفاصيل الفيلم كانت رائعة.. خاصة التمثيل والموسيقى. فيلم بهذه النوعية الجيدة يجب أن يلهم ويشجع صناعة السينما على تقديم المزيد'. لم يتمكن الجميع من مشاهدة الفيلم حتى النهاية.

ففي منتصف العرض سرت شائعة داخل المسرح أن حافلة صغيرة ملغومة توقفت بالقرب منه. وغادر قلة رغم اتضاح أن الإنذار كاذب.

وقال الدراجي الحاصل على شهادة الماجستير في التصوير السينمائي من جامعة ليدز البريطانية حيث يقيم إنه اختار لفيلمه اسم 'أحلام' لأنه رأى في منامه امرأة مريضة عقليا تتجول بشوارع بغداد بعدما شاهد تقريرا لإحدى وسائل الإعلام عن هرب المرضى العقليين خلال الغزو.

وقال: 'بعدما استيقظت.. سارعت إلى كتابة أفكاري وأتيت إلى العراق حيث أجريت مقابلات مع عدد من الشخصيات التي جسدناها في الفيلم'.

وعثر في وقت لاحق على الذين فروا من مؤسسة الرعاية العقلية ببغداد وأعيدوا إليها.

وجسد شخصية علي الممثل بشير المجيد الذي حصل على جائزتين دوليتين رغم أن ذلك كان أول دور له في السينما. وقال المجيد إن عرض الفيلم في العراق يعد إنجازا كبيرا نظرا لما مر به طاقم الفيلم. وقال 'خضنا مخاطر كبيرة عندما صورنا على مدى أربعة أشهر في بغداد'.

وأضاف الدراجي الذي يعتزم عمل فيلمه التالي عن أم عراقية يصبح ابنها الجندي في عداد المفقودين بعد حرب الخليج عام ١٩٩١: 'توقفت.. وفكرت مرارا خلال التصوير أن أنسحب. لكني الآن أرى النتائج والبسمات التي نجحنا في رسمها.. إنني سعيد لأننا تحلينا بالصبر'.